

كشمير
فى
مجلس الامن

كشمير

فيما يلي ننشر البيان الذى ألقاه مالك فيروز خان نون
وزير خارجية باكستان فى مجلس الامن فى ١٦ يناير
سنه ١٩٥٧ عند استئناف البحث فى النزاع القائم بين
الهند و باكستان حول كشمير.

سيدى الرئيس

أرى من واجبى ان اعرض على مجلس الامن ان المفاوضات المباشرة التى استهلتها حكومة الباكستان مع حكومة الهند عام ١٩٥٣، بناء على اقتراح من مندوب الامم المتحدة الدكتور فرانك جريهم و بغية أنهاء الأزمة الناشبة حول تنفيذ الاتفاقية الدولية

الخاصة باجراء استفتاء فى ولاية جمو و كشمير، قد فشلت فى تحقيق أغراضها .

٢ —وفشل المفاوضات المباشرة يرجع سببه لأمر واحد هو موقف التصلب الذى تقفه حكومة الهند وعدم استعدادها لاحترام التزاماتها التى تعهدت بها بمطلق حريتها فى أواخر ديسمبر عام ١٩٤٨

٣ —وتقوم حكومة الهند الآن باتخاذ الخطوات لضم ولاية جمو و كشمير للاتحاد الهندى فى السادس والعشرين من شهر يناير عام ١٩٥٧، كما بلغنا، متحدية بذلك توجيهات مجلس الامن الواضحة و تعهدها الدولى، الذى تبلته طواعية، بضرورة الفصل فى مسألة انضمام الولاية للهند أو الباكستان بالطريقة الديموقراطية أى باجراء استفتاء حر نزيه تشرف على اجرائه الامم المتحدة .

٤ —ويذكر مجلس الامن ان الاتفاقية الدولية التى اشرت اليها قد تضمنها القراران اللذان اتخذتهما لجنة الأمم المتحدة للهند والباكستان فى ١٣ أغسطس عام ١٩٤٨ و ٥ يناير عام ١٩٤٩ . وهذان القراران قد قبلتهما حكومتا الهند والباكستان واقرهما مجلس الامن اكثر من مرة . وتقضى هذه الاتفاقية بضرورة الفصل فى مسألة انضمام ولاية جمو و كشمير للهند أو للباكستان بالطريقة الديموقراطية أى باستفتاء حر نزيه يجرى تحت اشراف و رقابة الأمم المتحدة .

٥ —ولا أريد ان أثقل على مجلس الامن بسرد تاريخ النزاع فهو

معروف و مدون بكل تفصيلاته فى المحاضر عن سير أعمال هذه الهيئة الجليلة . ولن أشير فى هذه المرحلة الا الى بعض نواحى المشكلة البارزة الضرورية لفهم هذه القضية .

-كانت الهند قبل أغسطس عام ١٩٤٧ تتكون من الهند البريطانية ومن الامارات . وكان البريطانيون يحكمون الهند البريطانية حكما مباشرا .

-كانت الامارات تتمتع بدرجات متفاوتة من الحكم الذاتى الداخلى الذى كانت تنظمه بعض المعاهدات والاتفاقيات التى عقدها الحكم البريطانى معها . ومع ذلك فلم يكن لهذه الامارات وضع دولى لا سيما وان علاقاتها الخارجية وشئون الدفاع والمواصلات فيها كانت دائما من اختصاص السلطة الحاكمة وهى المملكة المتحدة . وكان الحاكم العام فى الهند البريطانية يعمل كنائب للملك وممثل للتاج البريطانى فى علاقته بالامارات .

-ولم تكن هذه الامارات تتمتع بسلطة عقد اتفاقيات الصلح أو شن الحرب أو اجراء المفاوضات مع أى دولة أجنبية أو الاتصال بها ، وحتى سيادتها الداخلية كان يحدها ممثل التاج فى التدخل فى شئونها لمصلحة ادارة الولاية مثلا أو لرفاهية الحاكم أو الشعب أو الهند بأسرها، وكذلك لتنفيذ الالتزامات الدولية . و موجز القول ان الامارات، ومنها جمو و كشمير، لم تكن أكثر من محميات خاضعة للتاج البريطانى .

٩ — ولنستعد الى ذهننا الآن التغير الذى طرأ على وضع الامارات بعد انتهاء الحكم البريطاني في شبه القارة الهندية — الباكستانية .

١٠ — فحين تم الاتفاق على تقسيم شبه القارة الى دولتي الهند و الباكستان ذات السيادة اعلنت حكومة المملكة المتحدة ان سيادة التاج على الامارات ستنتهي في اليوم الذى تصبح فيه شبه القارة مستقلة . وتصبح الولايات بعدها حرة في الانضمام للهند أو الباكستان . وفضلا عن ذلك فقد نصح اللورد مونتباتن، نائب الملك والحاكم العام، الذى كان ممثلا للسلطة الحاكمة (ملك المملكة المتحدة و امبراطور الهند) أمراء الهند يوم ٢٥ يوليه عام ١٩٤٧ بأنه ينبغي عليهم عند تقرير مسألة انضمامهم ان ينظروا بقدر كاف من الاعتبار الى التكوين الطائفي للولاية و رغبات شعبها و وضعها الجغرافي . و حذرهم بقوله : "انكم لا تستطيعون ان تفلتوا من حكومة الدومنيون التى هي جارتكم . كما انكم لا تستطيعون أن تفلتوا من رعاياكم الذين تتولون انتم المسئولية عن رفاهيتهم" .

١١ — وكان الاساس الذى قام عليه تقسيم الامبراطورية البريطانية في الهند، كما ورد في البيان الذى أصدره رئيس وزراء المملكة المتحدة في ذلك الوقت يوم ٣ يونيه عام ١٩٤٧، هو ان تتكون الباكستان من المناطق المتلاصقة ذات الاغلبية المسلمة في الشمال الغربي والشمال الشرقي من شبه القارة، وتتكون الهند من المناطق المتلاصقة ذات الاغلبية غير المسلمة .

١٢ —وهكذا كان من المفروض بوجه عام ان تنضم الامارا ذات الغالبية الاسلامية من السكان والملاصقة للباكستان لهذا البلد بمقتضى الاساس الذى قام عليه التقسيم .

١٣ —وكان الوضع واضحا كل الوضوح فى حالة جمو و كشمير . فعلى الرغم من ان حاكم هذه الولاية هندوسى الا ان ٧٧ بالمائة من السكان هم من المسلمين كما ان اراضى الولاية متاخمة للباكستان وجميع الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية والثقافية والجغرافية وغيرها تجعل من انضمامها للباكستان أمرا طبيعيا .

١٤ —وكانت حكومة الهند و حزب المؤتمر الوطنى الهندى على اتفاق تام مع اللورد مونتباتن فى النصيحة التى وجهها الى الحكام الهنود حول موضوع الانضمام . فلو أن الهند راعت هذه النصيحة التى تقوم على أساس المبدأ الذى قام عليه التقسيم أو لو انها كانت قد اتخذت موقفا ثابتا فى مسلكها هى ازاء مسألة الانضمام لما قام أى نزاع حول الولايات الثلاث :

جمو و كشمير أو جوناكر و حيدرآباد .

١٥ —كان نواب جوناكر، وهو حاكم مسلم، قد انضم للباكستان رغم ان غالبية السكان فيها من الهندوس . واحتجت حكومة الهند بأشد الالفاظ . وكانت وجهة نظرها تتلخص فى أن حق السيادة فى أى ولاية هندية تعود الى شعبها بعد انتهاء السيادة البريطانية . وان الحاكم المسلم لا يتحدث بلسان

الشعب غير المسلم . وقالت حكومة الهند فى برقيتها المؤرخة فى ٢٢ ديسمبر عام ١٩٤٧ انها تعتبر قبول الباكستان انضمام جوناكر لها اعتداء على سيادة الهند وأراضيها . كما وصفته بأنه "محاولة واضحة لتمزيق أوصال الهند و ذلك بتوسيع نفوذ دومنيون الباكستان و حدوده بما يصحب ذلك من انتهاك تام للمبادئ التى اتفق على اجراء التقسيم أو نفذ التقسيم على اساسها، . وتبعا لذلك قام الجيش الهندى بغزو جوناكر واحتلت الهند الولاية بالقوة .

١٦ —وفى حالة حيدرآباد ، وهى ولاية ذات غالبية هندوسية فى حجم فرنسا يقطنها ١٥ مليونا يحكمهم مسلم، كان مسلك حكومة الهند مستمدا من اعتبارات مماثلة . فالنظام، وهو حاكم مسلم لم يرغب فى الانضمام للهند أو الباكستان بل آثر ان تقوم علاقاته بحكومة الهند على أساس معاهدة خاصة حتى يحتفظ لولايته بقدر من الاستقلال كما ابدى استعداده لاجراء استفتاء حول هذه المسألة . ولم تحتمل حكومة الهند رفض النظام، وهو حاكم مسلم لولاية ذات أغلبية هندوسية، الانضمام للهند حتى ولو أبدى استعداده للسماح لشعبه بالفصل فى هذه المسألة من طريق الاستفتاء . و فى سبتمبر عام ١٩٤٨ غزا الجيش الهندى حيدرآباد واحتل الولاية واخضعها للحكم الهندى بعد ان هزم جيش النظام .

١٧ —فموقف الهند اذن هو ان الولاية ذات الغالبية الهندوسية لا خيار لها الا أن تنضم للهند حتى ولو لم يكن حاكمها

المسلم برغب فى ذلك . وفى مثل هذه الحالة فان حكومة الهند غير مستعدة لان تشغل نفسها بفهم مغزى الاستفتاء . ونستخلص من هذه القاعدة التى وضعتها الهند اذن ان الولاية ذات الغالبية المسلمة لا خيار لها الا أن تنضم بل ينبغي وان تكون قد انضمت للباكستان حتى ولو كان حاكمها الهندوسى قد قرر خلافا لذلك .

•

١٨ —ومع ذلك، فحين جاء دور كشمير تخلت الهند عن هذه القاعدة . فهنا تصادفنا حالة يعرض فيها الحاكم الهندوسى الانضمام للهند رغم ان ٧٧ فى المائة من سكان الولاية هم من المسلمين .

١٩ —فحين سنحت الفرصة قبلت حكومة الهند ضد رغبات شعب الولاية المعروفة عرضا غير شرعى بالانضمام من المهراجا الذى كان الشعب قد طرده من مقر حكمه فلم يعد له بذلك أى ظل من السلطة على شعبه . وقد ارسلت القوات الهندية المسلحة الى كشمير لاخضاع الاغلبية المسلمة . ومنذ ذلك الوقت والهند تحتل بالقوة جزءا من الولاية يشمل الجزء الاكبر من سكانها .

٢٠ —وهذه هى الصورة التى نشأ بها هذا النزاع . فلو أن الهند راعت المبدأ الذى كان على الولايات الهندية أن تنضم للهند أو الباكستان بمقتضاه، ولو كان مسلك الهند نحو كشمير متمشيا مع مسلكها فى حالة جوناكر و حيدرآباد، لما نشأ مثل هذا النزاع .

٢١ — و رغم ذلك فان حكومة الهند حين قبلت عرض المهراجا بانضمام الولاية قدمت تعهدا جديا بأن قبولها للعرض سيكون مشروطا. فقد قالت فى ردها على المهراجا يوم ٢٧ اكتوبر عام ١٩٤٧ بصورة قاطعة: "تمشيا مع سياستها التى تقضى بأنه فى حالة أى ولاية تكون فيها مسألة الانضمام، موضع نزاع ينبغى ان يتم الفصل فى مسألة الانضمام بما يتمشى مع رغبات شعب الولاية، فان حكومتى ترغب فى ضرورة البت فى مسألة انضمام الولاية بالرجوع الى الشعب حالما يستتب القانون والنظام فى كشمير وتتطهر أرضها من الغزاة".

٢٢ — و بعد ذلك بأربعة أيام، أى فى يوم ٣١ اكتوبر عام ١٩٤٧، بعث رئيس وزراء الهند برقية الى رئيس وزراء الباكستان، جاء فيها ما يلى:

"لقد قبلنا انضمام كشمير للهند بناء على طلب من حكومة المهراجا و أكبر هيئة عددية تمثل شعب الولاية ذات الغالبية المسلمة. ومع ذلك فقد قبل هذا الانضمام على شريطة أن يقوم شعب كشمير بالفصل فى مسألة الانضمام حالما يجلو الغزاة عن أراضى كشمير و يعود النظام والقانون اليها وعندئذ ستترك لهم حرية الانضمام، الى أى من دولتى الدومنيون. وهذا التأكيد من جانبنا بأننا سنسحب قواتنا من كشمير حالما يعود الامن والنظام وتترك مسألة اتخاذ قرار بشأن مستقبل الولاية لشعب الولاية لايعتبر تعهدا منا لحكومتكم فحسب بل ولشعب كشمير

والعالم كذلك» .

وعاد رئيس وزراء الهند فبعث يوم ٨ نوفمبر عام ١٩٤٧ ببرقية اخرى الى رئيس وزراء الباكستان اعلن فيها "ويتبين من هذا ان المقترحات التي طالما اعلنا عنها هي :

(١) ان على حكومة الباكستان ان تتعهد علنا بأن تبذل قصارى جهدها لأجبار المغيرين على الانسحاب من كشمير .

(٢) ان على حكومة الهند ان تعود فتعلن انها ستسحب قواتها من اراضي كشمير حالما يتم انسحاب المغيرين و يعود إليها القانون والنظام .

(٣) ان على حكومتى الهند والباكستان ان تقدما الى الامم المتحدة طلبا مشتركا يتعهدان به باجراء استفتاء فى كشمير فى اقرب موعد ممكن .

والمقترحات المشار اليها تتعلق بكشمير وحدها ومع ذلك فمن الضرورى لاعادة العلاقات الطيبة بين دولتى الدومنيون ان تتم الموافقة من حيث المبدأ على انه فى الحالات التى لا يكون فيها حاكم الولاية منتميا للطائفة التى تنتمى اليها غالبية رعاياه او فى الحالات التى لا تكون فيها الولاية قد انضمت لدولة الدومنيون التى تكون طائفة الاغلبية فيها كطائفة الاغلبية فى الولاية . فى مثل هذه

الحالات ينبغي البت فيما اذا كانت مثل هذه الولاية قد انضمت الى أى من دولتى الدومنيون بالرجوع الى مشيئة الشعب» .

٢٣ —ومنذ ذلك الوقت ظل هذا «الرجوع للشعب» سرابا طيلة الاعوام الثمانية الماضية . فلقد استتب القانون والنظام منذ اعوام عديدة، ومع ذلك فلم تف الهند بتعهدها الذى عززته فيما بعد اتفاقية دولية تقضى بالسماح لاهالى كشمير بتقرير مسألة الانضمام من طريق استفتاء حر عادل يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة .

٢٤ —وفى اليوم الاول من نوفمبر عام ١٩٤٧ اقترح حاكم عام الباكستان القائد الاعظم محمد على جناح انسحاب القوات الهندية و رجال القبائل من الولاية فى الحال و قيام الحاكمين العامين للهند والباكستان بعد ذلك باعداد التدابير لاجراء استفتاء تحت اشرافهما المشترك ولم تقبل الهند هذه المقترحات و كانت هذه اول محاولة لتسوية النزاع بالمفاوضات المباشرة .

٢٥ —وفى اليوم الاول من يناير عام ١٩٤٨ احالت الهند هذا النزاع على الامم المتحدة . وفى يوم ١٦ يناير قدمت الباكستان كذلك شكوى الى مجلس الأمن . وادرج الطلبان فى جدول أعمال المجلس . و بينما كان المجلس يحاول ايجاد تسوية لهذا النزاع قامت الهند بشن هجوم رئيسى على الولاية فى ابريل عام ١٩٤٨ منتهكة بذلك تعهدها

السابق لهذه الهيئة بعدم فعل ما من شأنه ان يزيد فى استفحال الحالة . وكان غرض الهند الواضح من ذلك هو سحق قوات التحرير والمقاومة داخل الولاية واحتلال الولاية بالقوة و وضع العالم امام الامر الواقع كما فعلت قبل ذلك فى حالة جوناكر و كما فعلت بعد ذلك فى حالة ولاية حيدرآباد .

—وحين اشتد الهجوم الهندى ترك ما يربو على ٥٠٠ ألف مسلم ولاية جمو و كشمير للبحث عن مأوى لهم فى الباكستان . وازاء هذا الخطر الشديد الذى كان يتهدد امن الباكستان بسبب القوات الهندية الزاحفة فقد اضطرب حكومة الباكستان فى مايو عام ١٩٤٩ الى ارسال عدد محدود من قواتها الى الولاية لكى تحتفظ ببعض المواقع الدفاعية ضد الجيش الهندى الزاحف .

—و بعد ان استمع مجلس الأمن الى ممثلى الهند والباكستان انتهى فى ابريل عام ١٩٤٨ الى ان الحل الديموقراطى السلمى العادل الوحيد لهذا النزاع هو تقرير مسألة انضمام الولاية بما يتمشى مع مشيئة الشعب يعرب عنها بكامل حريته . وعين المجلس لجنة استطاعت فيما بعد ان تصل الى اتفاق بين الباكستان والهند بشأن مسألة انضمام ولاية جمو و كشمير . وهذه الاتفاقية يتضمنها القراران اللذان اتخذتهما اللجنة فى ١٣ اغسطس عام ١٩٤٨ و ٥ يناير عام ١٩٤٩ .

٢٨ —والنصوص الرئيسية فى هذه الاتفاقية الدولية حول الاستفتاء هى :

(١) وقف اطلاق النار و رسم خطوط وقف اطلاق النار

(٢) اتفاقية الهدنة . ومما تنص عليه :

ا —انسحاب رجال القبائل والمواطنين الباكستانيين الذين دخلوا الولاية لمقاومة الزحف الهندى .

ب —انسحاب القوات الباكستانية و معظم الجيش الهندى من جمو و كشمير على ان تتم حركة انسحاب الطرفين فى وقت واحد . ونظرا للصعوبات التى اثارتها الهند فان الولاية لم تجرد من السلاح ولم يتم توقيع اتفاقية الهدنة .

ح —اجراء استفتاء تحت اشراف و رقابة مدير استفتاء تخول له سلطة تحديد التصرف النهائى فى القوات الباقية فى الولاية وتتمتع بجميع السلطات التى يراها ضرورية لضمان حرية الاستفتاء و نزاهته .

٢٩ —ويلاحظ أن قرارات اغسطس عام ١٩٤٨ و يناير عام ١٩٤٩ تنص على تجريد الولاية من السلاح على مرحلتين اولاهما هى مرحلة الهدنة حيث تنسحب القوات الباكستانية و "معظم" الجيش الهندى من الولاية على ان يبدأ التحرك فى وقت واحد . وبهذا تترك قوة هندية صغيرة

والقوات المسلحة التابعة للولاية و قوات المليشيا على جانب و قوات كشمير الحرة (التى ليست تحت الاحتلال الهندى) على الجانب الاخر . اما التصرف النهائى فى هذه القوات المتبقية فيحدده مدير الاستفتاء بعد ان يأخذ بعين الاعتبار مسألة أمن الولاية و حرية الاستفتاء . وقد حللت اللجنة عبارة ''التصرف النهائى،، تحليلا صحيحا بوصفها على انها ابعاد و تسريح و تحديد موقع القوات .

٣٠ ـــوالغرض الكامل لهذه الاتفاقية الدولية هو خلق الاحوال التى يقرر فيها اهالى جمو و كشمير بمطلق حريتهم فيما اذا كانت الولاية ستنضم للهند او الباكستان .

٣١ ـــكان مجلس الامن يعترف طيلة الوقت بتعذر اجراء تصويت حر لوجود قوات الاطراف ذات المصلحة . كما اعتبر من الضرورى ان يتمتع مدير الاستفتاء وهو المسئول عن حرية الاستفتاء و نزاهته، بسلطات كافية تحول دون قيام السلطات المحلية . بالضغط أو التأثير فى الانتخابات بصورة أو اخرى . وقد تضمنت الاتفاقية الدولية هذه المبادئ الأساسية .

٣٢ ـــفاذا ما أنتقلنا الى ما تم فى امر تنفيذ هذه الاتفاقية نرى ان النص الخاص بوقف اطلاق النار و تحديد خط وقف اطلاق النار قد نفذ . ورغم ان النص المتعلق بسحب رجال القبائل والمتطوعين الباكستانيين لم تكن لينفذ الا بعد اتمام توقيع اتفاقية الهدنة الا ان حكومة الباكستان

ضمنت انسحاب رجال القبائل والمواطنين الباكستانيين من كشمير .

٣٣ —واعقبت ذلك ازمة نشأت عن رفض حكومة الهند عقد اتفاقية الهدنة تقوم على اساس الشروط التى كانت قبلتها بنفسها .

٣٤ —ولما كانت هذه هى المشكلة الرئيسية التى تجابه مجلس الأمن فان الضرورة تدعو الى معالجتها بشئ من التطويل . فالهند تتبع اسلوب التوكيد الشفوى لالتزاماتها و رفض تنفيذها باصرارها على شرط جديد أو اثارتها قضايا لاصلة لها بهذا الموضوع او تأويل كلمات الاتفاقية بمعان يستحيل عليها حملها . ويكفينا ان ندلل على ذلك بمثال واحد على هذا الاسلوب . فكما سبق واشرنا فان قوات كشمير الحرة والقوات الهندية المتبقية ستكون تحت مسئولية مدير الاستفتاء وفى مرحلة الهدنة تترك قوات كشمير الحرة كماهى، وهذا أمر تعلمه الهند كل العلم .

٣٥ —وقد اشارت اللجنة فى معرض مباحثاتها مع حكومة الهند فى اغسطس عام ١٩٤٨ الى انه بمقتضى نصوص قرار اللجنة "تظل قوات محدودة تابعة لحكومة الهند ولا يظل فى وضعه الراهن فى الجانب الاخر سوى اهالى كشمير الحرة"— التقرير المؤقت الأول للجنة الامم المتحدة والباكستان س /١١٠٠ المؤرخ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨ .

٣٦ —واتبعت اللجنة الطريقة نفسها كذلك فى مباحثاتها مع حكومة الباكستان فقد صرحت جليا فى رسالتها المؤرخة

١٩ سبتمبر ١٩٤٨ المرسلة الى وزير خارجية الباكستان "بأن القرار لا يعنى نزع سلاح قوات كشمير الحرة أو تسريحها"، — التقرير المؤقت الأول للجنة الامم المتحدة الهندو الباكستان س/. . ١١٠ المؤرخ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨ — فقرة ١٠٨ .

٣٧ —ومرة اخرى فقد اشار رئيس وزراء الهند خلال مباحثاته مع اللجنة فى ديسمبر ١٩٤٨، أى قبل موافقته على قرار يناير ١٩٤٩، الى ان قوات كشمير الحرة "تقدر بعشرات الالوف"، — التقرير المؤقت الثانى للجنة الامم المتحدة للهند والباكستان س/١١٩٦ المؤرخ فى ١٠ يناير ١٩٤٩ — الملحق الأول) . ويتبين من هذا ان حكومة الهند كانت على ادراك تام بوجود قوات بمثل هذه الاعداد الضخمة فى كشمير الحرة قبل موافقتها على الاتفاقية الدولية .

٣٨ —ولقد اعترفت حكومة الهند اعترافا واضحا بعدم تسريح قوات كشمير الحرة خلال فترة الهدنة، أى الفترة التى يتبغى فيها سحب معظم القوات الهندية، و ذلك فى رسالة بعث بها سير جيرجا شنكر، سكرتير عام الهند آنذاك الى اللجنة وجاء فيها "ان نزع سلاح قوات كشمير الحرة ليس سوى مسألة وقت . فينبغى اولا وقف اطلاق النار ثم تعقب ذلك هدنة كما ورد فى الجزأين الاول والثانى من قرار اللجنة الصادر يوم ١٣ اغسطس ١٩٤٨ . ثم يأتى بعد ذلك الشرط السابق لاعداد الترتيبات لاجراء الاستفتاء وهو خلق الاحوال التى يستطيع المواطنون الكشميريون فيها

العودة الى المنطقة التى هى الآن تحت احتلال قوات كشمير الحرة . اما فيما يتعلق بغير المسلمين فان مثل هذه الحركة لن تبدأ الا اذا جرى نزع سلاح هذه القوات على نطاق واسع . ولقد حاولنا ايضاح ذلك اللجنة من طريق الدكتور لوزانو و ذلك خلال مباحثاتنا التى جرت فى ديسمبر الماضى، ولقد أكدت هذه النقطة فى هذه الاجتماعات،، — التقرير المؤقت الثالث للجنة الامم المتحدة للهند والباكستان بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤٩ س/١٤٣٠، ملحق ٧ .

٣٩ — ويتضح الوضع بجلاء كبير فى الخطاب الذى بعث به اللجنة الى حكومة الهند يوم ١٤ مارس ١٩٤٩ وجاء فيه ،،اوضحت اللجنة لحكومة الباكستان خلال المباحثات التى جرت فى اغسطس الماضى ان من رأيها ان التوازن العسكرى سيكون متوفرا فى ولاية جمو و كشمير خلال فترة الهدنة . وهذا يفهم من ان قرار ١٣ اغسطس ١٩٤٨ لم يطالب بنزع سلاح قوات كشمير الحرة أو تسريحها، وهى القوات التى علمت اللجنة ان عددها يناهز ٣٥ اورطة،، —(التقرير المؤقت الثالث للجنة الامم المتحدة للهند والباكستان المؤرخ فى ديسمبر ١٩٤٩ س/١٤٣٠ الملحق ١٢)

٤٠ — ورغم هذا الفهم الواضح الجلى للوضع فلقد نقضت حكومة الهند عهدها وجعلت انسحاب ،،معظم،، قواتها مشروطا بتسريح قوات كشمير الحرة و نزع سلاحها مخالفة بذلك قرارات اغسطس ١٩٤٨ ويناير ١٩٤٩ التى كانت قد قبلتها . وبعد جهود متواصلة قامت بها اللجنة خلصت الى

"ان اللجنة على غير استعداد لسحب جزء من قواتها يمكن ان بوصف بأنه "معظمها"، سواء تم تقدير ذلك من الناحية العددية أو النوعية، ما لم يتم الوصول الى اتفاق على نطاق واسع مع الباكستان حول تجريد قوات كشمير الحرة من السلاح و تسريحها". (التقرير المؤقت الثالث للجنة الامم المتحدة للهند والباكستان بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤٩ ص ١٤٣، فقرة ٢٤٥).

—وهذه المناورات الهندية فى شد وارخاء الاتفاقية الدولية و تفسيرها بصورة تعسفية لمصلحتها الخاصة، وخلافا لرأى اللجنة فيما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، قد اجبرت اللجنة فى النهاية على اقتراح تحكيم الاميرال نيميتز، الذى كانت الهند و الباكستان قد قبلتا تعيينه مديرا للاستفتاء، فى نقاط الخلاف. وقد أيد هذا الاقتراح الرئيس ترومان والمستر اتلى وقبلته الباكستان و رفضته الهند.

—ولمقابلة هذا المطلب غير المعقول من جانب حكومة الهند اقترح الجنرال ماكنوتون اولا ثم سير أوين ديكسون والدكتور جريهم من بعده تجميع مرحلتى تجريد الولاية من السلاح فى مرحلة واحدة. ورغم ان هذا الاقتراح يخالف النصوص الواضحة فى الاتفاقية الدولية فقد قبلته حكومة الباكستان حرصا منها على المضى فى سبيل الحل. وقد قبلت حكومة الباكستان جميع هذه المقترحات بلا استثناء و رفضت حكومة الهند جميع هذه المقترحات بلا استثناء كذلك. والأمر الذى عرقل اجراء الاستفتاء هو رفض حكومة

الهند تجريد ولاية جمو و كشمير من السلاح كما نصت على ذلك الاتفاقية الدولية . وتكفى المعرفة العابرة بالحقائق لاظهار المسئول عن ذلك .

٤٣ — وقد قدم بعد ذلك احد عشر اقتراحا لازالة اسباب الخلاف، وقبلت الباكستان كل اقتراح منها و رفضتها الهند واحدا بعد واحد . وسأشير الى هذه المقترحات بأيجاز :

(١) عقدت لجنة الامم المتحدة فى مارس عام ١٩٤٩ اجتماعا للجنة مشتركة من ممثلى الهند و الباكستان اتفق فيه على ان تقدم كل من الهند والباكستان مشروعاتها حول انسحاب القوات الى هذه اللجنة . وفعلت الباكستان ذلك . اما الهند فقد طلبت امهالها بعض الوقت فى بادئ الأمر ثم عادت فرفضت مراعاة هذا الاتفاق .

(٢) وبعد أشهر طويلة من الجهود خلصت لجنة الأمم المتحدة الى ان الهند غير مستعدة لسحب معظم قواتها من كشمير وانها تسعى لتغطية ذلك بتأويل قرارات اللجنة بهذا الشأن تأويلات خاطئة . واقترحت اللجنة لذلك تحكيم الاميرال نيمتز، الذى كان قد عين مديرا للاستفتاء فى الخلافات الناشئة عن تفسير هذين القرارين اللذين تتشكل منهما الاتفاقية الدولية حول كشمير . وقد تأيد هذا الاقتراح بنداء شخصى الرئيس الامريكى ترومان والمستر اتلى ، رئيس

انجلترا فى ذلك الوقت صدر فى أغسطس عام ١٩٤٩ .
وقبلت الباكستان هذا الاقتراح و رفضته الهند .

(٣) وفى ديسمبر عام ١٩٤٩ وضع الجنرال ماكنوتون، رئيس مجلس الأمن الذى كان يقوم بدور وسيط المجلس فى هذا النزاع، بعض المقترحات لتجريد ولاية جمو و كشمير من السلاح . وقبلت الباكستان هذه المقترحات و رفضتها الهند .

(٤) ثم عين مجلس الأمن أوين ديكسون و خوله فى مارس ١٩٥٠ سلطة اتمام تجريد الولاية من السلاح فى غضون خمسة اشهر . و وضع مقترحاته حول تجريد الولاية من السلاح فى يوليه ١٩٥٠ وبحثها مع رئيسى وزراء الهند والباكستان . و قبلت الباكستان هذه المقترحات و رفضتها الهند .

(٥) و فى يناير ١٩٥١ بذل رؤساء وزراء دول الكومنولث مساعيهم الحميدة للوصول الى اتفاقيات بشأن خروج القوات أو تسريحها تمهيدا لاجراء استفتاء حر نزيه . فاقترحوا اولا حلول قوات من نيوزيلانده واستراليا محل قوات الطرفين المختصين . وقبلت الباكستان هذا الاقتراح و رفضته الهند .

(٦) واقترح رؤساء وزراء دول الكومنولث بدلا من ذلك ان تحل هذه المشكلة بالاستعاضة عن القوات الموجودة بقوة مشتركة من القوات الهندية والباكستانية .

وقبلت الباكستان هذا الاقتراح و رفضته الهند .

(٧) و قدم رؤساء وزراء دول الكومنولث اقتراحا آخر هو استبدال القوات الموجودة بقوات يقوم مدبر الاستفتاء بتجنيدها محليا . وقبلت الباكستان هذا الاقتراح و رفضته الهند .

(٨) وفى مارس ١٩٥١ اقترح السفير مونيز البرازيلى ان توافق الهند والباكستان، انهاء للازمة، على قبول التحكيم فى نقاط الخلاف الناشئة عن تفسير قرارى لجنة الأمم المتحدة الصادرين فى ١٣ اغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩ . وهما القراران اللذان ينصان على اجراء الاستفتاء . وقبلت البا كستان هذا الاقتراح و رفضته الهند .

(٩) وفى مارس ١٩٥١ اتخذ مجلس الأمن قرارا يحمل مثل هذا الاقتراح . وقبلته الباكستان و رفضته الهند كذلك .

(١٠) وتبعا لذلك قدم الدكتور جرېهم، مندوب الامم المتحدة فى الفترة بين مارس ١٩٥١ و ديسمبر ١٩٥٢، طائفة من المقترحات حول موضوع تجريد ولاية جمو و كشمير من السلاح، و قبلت الباكستان كل اقتراح من هذه المقترحات و رفضتها الهند .

(١١) وأخيرا اتخذ مجلس الأمن فى ديسمبر ١٩٥٢ قرارا فى جلسته الحادية عشرة بعد الستمائة المنعقدة يوم

٢٣ ديسمبر ١٩٥٢ حث فيه "حكومتي الهند والباكستان على الدخول فى مفاوضات عاجلة تحت اشراف مندوب الامم المتحدة للهند والباكستان للوصول الى اتفاق بشأن العدد المحدد للقوات الذى سيبقى على كل من جانبي خط وقف اطلاق النار بعد انتهاء فترة تجريد الولاية من السلاح وان يتراوح هذا العدد بين ٣٠٠٠ و ٦٠٠٠ جندى من القوات المسلحة فى الجانب الباكستاني من خط وقف اطلاق النار و يتراوح بين ١٢ ألف و ١٨ ألف جندى من القوات الهندية على الجانب الهندى من خط وقف اطلاق النار» .

و وافقت الباكستان على هذا القرار و رفضه الهند .

٤٤ —ورغم ذلك فقد واصل مندوب الأمم المتحدة جهوده ليصل الى اتفاق بين حكومتي الهند والباكستان على مشروع معقول لتجريد الولاية من السلاح تمهيدا لاجراء الاستفتاء ولم يوص بأن تسعى الحكومتان الى فض نقاط النزاع فيما بينهما بالمفاوضات المباشرة الا بعد ان اخفق فى الوصول الى اى اتفاق، وكان ذلك فى فبراير عام ١٩٥٣ .

٤٥ —ولقد قبلت حكومة الباكستان، تمشيا مع ما ترسمه من سياسة المحافظة على هيبة الامم المتحدة، هذا الاقتراح الذى قدمه مندوب الامم المتحدة للهند والباكستان وبدأت المفاوضات المباشرة مع حكومة الهند على مستوى رؤساء الوزراء .

٤٦ ـ وجرت هذه المفاوضات فى سلسلة من الاجتماعات التى عقدها رئيسا الوزراء . وعقد اول هذه الاجتماعات فى لندن فى شهر مايو ١٩٥٣ وتبعه اجتماع آخر عقد فى كراتشى فى شهر يوليه . وعقد الاجتماع الثالث فى نيو دلهى فى الفترة بين ١٧ و ٢٠ اغسطس ١٩٥٣ . وبعد انتهاء هذا الاجتماع اصدر رئيسا الوزراء بلاغا مشتركا تضمن فيما تضمنه الجزء التالى حول تسوية النزاع حول كشمير :

(١) ان من رأيهما الحازم (رأى رئيسي الوزراء) ان هذا النزاع ينبغي تسويته "بما يتمشى مع رغبات شعب الولاية (ولاية جمو و كشمير) و ذلك بعد توفير الرفاهية له واحداث أقل ما يمكن من الاضطراب فى حياة شعب الولاية والاستفتاء العادل النزيه هو أهم الوسائل العملية للتعرف على رغبات هذا الشعب" .

(٢) ينبغي تعيين مدير الاستفتاء قبل نهاية شهر ابريل ١٩٥٤ .

(٣) و ينبغي ان يسبق هذا الموعد فض المشاكل التمهيدية (التى عرقلت اجراء الاستفتاء حتى الآن) كما ينبغي البدء فى اجراءات تنفيذ ذلك . و اذا ما اخذ هذا الهدف بعين الاعتبار "فينبغي تعيين اللجان العسكرية ولجان الخبراء الاخرى لتقديم النصح لرئيسي الوزراء" .

(٤) و يشعر رئيسا الوزراء كذلك "انه لن يتسنى احراز

أى تقدم فى هذا الاتجاه الا اذا ساد البلدين جو من الطمأنينة والتعاون»، ولذلك فان رئيسى الوزراء "يستنكران أى دعاية أو تهجم على احد القطرين من جانب صحافة القطر الاخر أو أذاعته أو الخطب أو البيانات التى يلقيها المسئولون والمسئولات فى ذلك القطر. ويعلق رئيسا الوزراء اعظم اهمية على هذا الاتجاه الودى وعلى نبذ الاقوال والأفعال التى توسع شقة الخلاف بين القطرين» .

٤٧ — وينص البلاغ المشترك الصادر يوم ٢٠ اغسطس على تشكيل لجان للخبراء فى الهندو الباكستان لتسوية بعض المشاكل الأولية وأهمها مسألة تجريد الولاية من السلاح .

٤٨ — وبينما كانت المفاوضات جارية لتمهيد الطريق لاجتماع لجان الخبراء بدأت الصحف الهندية تنشر الشائعات حول توقع عقد ميثاق عسكرى بين الباكستان والولايات المتحدة وانشاء قواعد امريكية فى الباكستان واعتمد رئيس وزراء الهند على هذه الشائعات فكتب الى رئيس وزراء الباكستان يوم ٩ ديسمبر ١٩٥٣ يقول ان عقد مثل هذا الميثاق بين الباكستان والولايات المتحدة سيكون امرا غير مرغوب فيه من وجهة نظر السلام فى آسيا — بل انه قد يؤدى الى توسيع نطاق الحرب — وان هناك احتمالا كبيرا فى ان يؤدى هذا الحد من استقلال البلد الذى يتلقى العون شيئا فشيئا. وحذر من ان مثل هذا التوسع فى الموارد الحربية الذى تقوم به الباكستان بمساعدة الولايات المتحدة لا يمكن ان

يعتبر سوى "عمل غير ودى فى الهند". كما اعرب عن رأيه بأن مثل هذا الميثاق لابد وان يؤثر على مشكلة كشمير و مشكلة تجريد الولاية من السلاح بوجه خاص .

٤٩ — واجتمعت لجان الخبراء بعد ذلك فى نيودلهى فى الفترة بين ٢١ ديسمبر و ٢٩ ديسمبر ١٩٥٣ . وقطعت اللجان مرحلة كبيرة وأحرزت بعض التقدم فى سبيل حل المشكلة الرئيسية التى كانت تقف فى سبيل هذا الحل حتى الآن وهى مشكلة تجريد الولاية من السلاح .

٥٠ — وعلى الرغم من ان لجان الخبراء قد احرزت بعض التقدم فأنه لم يسمح لها بالاجتماع مرة اخرى . وعلى الرغم مما بذله رئيس وزراء الباكستان من جهود لاقناع رئيس وزراء الهند بالمضى فى هذه المهمة فقد فشل فى زحزحة البندت نهرو عن موقفه بل ذهبت الباكستان الى اكثر من ذلك اذ تنازلت عن موقفها لتلبى رغبة البندت نهرو فى مسألة اختيار مدير جديد للاستفتاء و ذلك املا منها فى ان يؤدى هذا الى استئناف المفاوضات و تنفيذ ما ورد فى البلاغ المشترك ولكن البندت نهرو عاد بعد ذلك فرفض اقتراحه هو . ولقد ذكر مرات عديدة بأن مسألة تعيين مدير الاستفتاء تتحول سريعا الى ازمة وان المفاوضات ينبغى ان تستأنف لتسوية المشاكل الأولية ولكن دون جدوى .

٥١ — ولقد قدمت الهند الحجة تلو الاخرى محاولة منها لتبرير موقفها المتصلب . وما ان يتضح ان هذا الحجة أو تلك حجة جوفاء حتى يجرى التفكير فى غيرها . وسأشير هنا

الى الحجة الأخيرة فقط . فآخر حججهم هى ان العون العسكرى الامريكى يجعل الهند فى حل من التزامها نحو الباكستان واهالى كشمير و مجلس الأمن باحترام اتفاقها الخاص بالتعاون لاجراء استفتاء حر نزيه . ولم تسحب الهند هذا الرأى علنا رغم تأكيداتنا المتكررة بأن أى عون عسكرى لا يمكن ان يستخدم بل ولن يستخدم الا لغرض الدفاع عن النفس .

٥٢ — ومن الحجج المصطنعة الاخرى التى خرجت الهند بها علينا فى محاولتها الحيلولة دون اجراء الاستفتاء فى الولاية ان الاستفتاء لا يمكن اجراؤه. لان الباكستان قد انضمت للمواثيق الدفاعية الاقليمية . وهاتان المسألتان، تلقى العون الاجنبى والانضمام للمواثيق الدفاعية، لا صلة لهما ألبتة بالاتفاقية الدولية بشأن اجراء الاستفتاء فى كشمير . فالقوه النسبية لكل من الهند والباكستان داخل حدودهما لا صلة لها بمسألة تجريد ولاية جمو و كشمير من السلاح تمهيدا لاجراء الاستفتاء المتفق عليه . و موقف الهند لايستند على اساس قانونى صحيح، وانما هو سلاح سياسى . فجوهر ما تقوله الهند هو انك اذا كنت تريد منا تنفيذ التزاماتنا بمقتضى الاتفاقية الدولية فعليك اتباع سياستنا الخاصة نحو المواثيق الدفاعية .

٥٣ — ولقد اضاف رئيس وزراء الهند وغيره من المتحدثين بلسان الهند اخيرا حجة اخرى بنيت على اساس التطورات الأخيرة التى تمت بفعل الهند . فهم يقولون انه لا يمكن بمقتضى

الدستور الهندى اتخاذ أى قرار بشأن التصرف فى ولاية جمو و كشمير دون الحصول على موافقة حكومة تلك الولاية . وتفترض هذه الحجة ان الحكومة الصورية التى اقامتها الهند هى حكومة كشمير و بناء عليه فان كشمير قد وافقت على الانضمام للهند وحدها .

٥٤ —والتطورات التى بنيت هذه الحجة على اساسها لم تكن الا نتيجة لأعمال الهند التى قامت بها من جانب واحد . وهذه التطورات لا تغير شيئا من الحقيقة الجوهرية وهى ان الهند ملزمة بمقتضى الاتفاقية الدولية بالقرار الذى يقضى بأن يتم الفصل فى مسألة انضمام ولاية جمو و كشمير بواسطة استفتاء حر نزيه. وهى لن تفلح ابضا فى انتزاع حق اهالى كشمير فى تقرير مصيرهم . وينبغى ان يذكر الجميع ان هنالك ثلاثة اطراف لهذه الاتفاقية : الباكستان و مجلس الأمن والهند. فأى عمل من جانب واحد تقوم باتخاذه الهند أو أى هيئة فرعية تشكلها السلطات الهندية لا يمكن ان يغير البتة التعهد الذى قدمته الهند بمطلق حريتها وفقا لاتفاقية دولية بشأن كشمير .

٥٥ —اما فيما يتعلق بمسألة الانضمام للهند كما اقرته الجمعية التأسيسية الصورية فى الولاية فهذه مسألة تخلو من أى قيمة قانونية .

٥٦ —وفضلا عن ذلك فان أى محاولة لتحقيق الانضمام من أى طريق آخر سوى الاستفتاء المتفق عليه تعتبر انتهاكا لتعهدات

الهند امام مجلس الأمن و مخالفة للتأكيدات التي قدمت لمجلس الأمن بهذا الشأن . فحين نوقشت مسألة تشكيل هذه الجمعية أكد مندوب الهند لمجلس الامن تأكيدا قاطعا بأن هذا لا يعني "انها ستقف في سبيل" مجلس الامن وانه وان كان في استطاعة هذه الجمعية "ان تعرب عن رأيها" في مسألة الانضمام "الا انها لا تستطيع اتخاذ قرار بهذا الشأن" . (س-بف-٥٣٣) . واتخذ مجلس الامن في ٣٠ مارس ١٩٥١ قرارا أكد فيه، بعد تكرار تأكيده لضرورة تحديد مستقبل جمو و كشمير بالوسيلة الديموقراطية وهي اجراء استفتاء حر نزيه تحت اشراف الأمم المتحدة، ما يلي :

"ان عقد جمعية تأسيسية بتوصية من "المجلس العام للمؤتمر الوطني بجمو و كشمير" أو أي اجراء قد تحاول الجمعية اتخاذه بشأن تحديد شكل وارتباطات الولاية بأكملها او جزء منها في المستقبل لا يعتبر تصرفا في الولاية بمقتضى المبدأ المشار اليه أعلاه" .

- —والمادة الثامنة من القرار تطالب حكومتي الهند والباكستان "بأن تمتنعا عن القيام بأي عمل من المحتمل ان يؤثر على تحقيق التسوية السلمية العادلة" ويعتبر مسلك الهند تحديا صارخا لميثاق الامم المتحدة و مجلس الأمن ولجوءا الى قانون الغاب الذي تصبح فيه القوة هي الحكم في جميع المنازعات .

- —وحتى ولو كانت هذه الجمعية قد انتخبت انتخابا ديموقراطيا فان مثل هذه الانتخابات لايمكن ان تكون بديلا عن

الاستفتاء المتفق عليه . ومع ذلك فلنلق نظرة على طبيعة هذه الجمعية .

٥٩ – فمن الجلى انها لا تمثل اولا جزاء كبيرا من ولاية جمو و كشمير وهو الجزء الكبير من اراضى الولاية الذى لا يقع تحت الاحتلال الهندى . ولنترك هذه النقطة ونسائل : ما هى طبيعة هذه الهيئة التى قامت بوضع الدستور المزعوم ؟

٦٠ – كان على هذه الهيئة ان تضم ٧٥ عضوا يمثلون الجزء الذى تحتله الهند من كشمير . وفتح باب الانتخاب فى الوقت الذى كانت فيه القوات الهندية لا تزال مسيطرة سيطرة تامة على الولاية وفى مثل هذه الظروف فان مسألة حرية التصويت تكون قدانتفت . والواقع انه لم يجر أى تصويت . فلقد قاطع شعب كشمير بجميع طوائفه هذه الانتخابات، وكانت النتيجة انه لم تجر أى انتخابات . واعلن فوز الاعضاء الخمسة والسبعين الذين رشحوا بأيعاز من الهند بالتزكية . والقول بأن هذه الجمعية تمثل شعب كشمير هو من قبيل السخرية بالديموقراطية كما ان من السخف الادعاء بأن من حقها التحدث بلسان شعب كشمير و تقرير مصير الولاية .

٦١ – ومع ذلك فأن الامور لم تسر تماما وفقا للخطة الموضوعة حتى مع وجود مثل هذه الجمعية التى تتكون من رجال رشحهم وكلاء الهند . وبمضى الزمن اتضحت مؤامرات الهند حول مستقبل الولاية كما بدأت ظنون الشيخ محمد عبدالله،

رئيس وزراء الولاية السابق، تخيب شيئا فشيئا .

- —ولما كنت ارجع ان مجلس الأمن يود الاستماع الى بعض الشيء عن الشيخ محمد عبدالله فاني اقدم للمجلس لمحة عن ماضيه .

- —فلقد كان الشيخ محمد عبدالله المعروف بلقب "اسد كشمير" وهو اللقب الذى منحه اياه حزب البنلت نهرو (حزب المؤتمر الوطني الهندى) صديقا كبيرا من اصدقاء البنلت جواهر لال نهرو ١ ولست ادرى مدى علاقته الآن برئيس وزراء الهند) و تلميذا مخلصا من تلاميذ غاندى . وقد تزعم الشيخ محمد عبدالله فى حياته الحافلة حركة تحريرية قوية فى ولاية جمو و كشمير ضد حاكم كشمير وزج به وبزملائه من الوطنيين فى السجون مرات عديدة . وكان الشيخ محمد عبدالله فى السجن حين قامت الاضطرابات الناشئة عن التقسيم فى شبه القارة . وافرج المهراجا عنه بأيعاز من البنلت نهرو يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٤٨ . ولم نلبث ان وجدنا اشارة عنه فى الرسالة التى تحوى العرض بضم الولاية للهند، وهي الرسالة التى كان المهراجا قد بعث بها من جمو الى حاكم عام الهند اللورد مونتباتن، يوم ٢٦ اكتوبر ١٩٤٧ .

—و قبل حاكم عام الهند هذا الانضمام وكتب الى مهراجا كشمير يقول "تلقينا، حكومتي وانا، بالارتياح قرار سموكم بدعوة الشيخ عبدالله لتشكيل حكومة مؤقتة والعمل كرئيس لوزرائكم" .

٦٥ —وقال رئيس وزراء الهند فى اذاعة له من راديو عموم الهند يوم ٢ نوفمبر ١٩٤٧ : "لقد تلقينا وسائل عاجلة تطلب منا العون لا من حكومة المهراجا فحسب بل و من ممثلى الشعب و خاصة من زعيم كشمير العظيم الشيخ عبدالله، رئيس المؤتمر الوطني"، . واضاف البندت نهرو : "لقد تضامن شعب الولاية بمسلميه و هندوسييه وسيخه بوحى الزعيم العظيم الشيخ محمد عبدالله للذود عن البلاد ضد الغزاة"، .

٦٦ —وكان الشيخ محمد عبدالله عضوا كاملا فى اول وفد هندى الى مجلس الامن فى يناير ١٩٤٨ حيث القى خطابا مؤيدا للهند . ثم عاد فظهر كعضو فى الوفد الهندى فى عام ١٩٤٩ .

٦٧ —و كما سبق وقلت، فان هذا الشيخ محمد عبدالله حبيب حزب المؤتمر الوطنى الهندى و صديق البندت نهرو و خلاصة الطيبة والنزاهة والاخلاص فى كشمير، على حد قول زعماء الهند وخاصة البندت جواهر لال نهرو نفسه، قد بدأ يستنكر المحاولات التى تبذل لقهر الولاية على الانضمام كلية للهند . ففى خطاب عام ألقاه وصف الحجج التى تقدمها الهند لتطبيق الدستور الهندى على كشمير بأنها "حجج صبيانية لا تمت للواقع بصلة و تحوى مسا من الجنون"، . وكان ذلك فى ابريل ١٩٥٢ . وما ان اهل شهر اغسطس ١٩٥٣ حتى اتسعت الشقة بين وجهة نظره و وجهة نظر الهند حول مسألة الانضمام الى درجة جعلت من استمرار بقائه اصلا امرا بالغ الخطورة لمشروعات الهند . وبدأت الصحف الهندية تهاجم الشيخ محمد عبدالله هجوما عنيفا وتسبر صراحة

الى حاجته للراحة . وتبعا لذلك، و فى اغسطس ١٩٥٣، دمغ الرجل الذى كانت الهند قد قدمته للعالم على أنه المتحدث الحقيقى بلسان اهالى كشمير بعدم الاخلاص وعزل و وضع فى السجن . وحل محله بخشى غلام محمد الذى عين رئيسا للوزراء بمعونة جيش الاحتلال الهندى وفى الوقت المناسب أوفى بخشى غلام محمد بذلك الجزء من الصفقة الذى وكل اليه القيام به . فقد اتخذت الجمعية التأسيسية المزعومة قرارا بتأييد الانضمام للهند . وهذه هى طبيعة قرار الانضمام المزعوم الذى اتخذته هذه الجمعية بأمر من الهند .

وقبل أن أنتقل الى النقطة التالية أود أن أشير الى مصير الشيخ محمد عبدالله فهو لا يزال قابعا فى السجن دون محاكمة .

- ان الهند ترفع صوتها عاليا بأن الاحوال قد استقرت فى كشمير وان الشعب هناك قانع بكل شئ وان القانون والنظام يسودان المناطق التى تحتلها الهند من الولاية . ولكن الحقائق هى غير ذلك .

- فمنذ اعتقال الشيخ محمد عبدالله يوم ٩ اغسطس ١٩٥٣ و تولى بخشى غلام محمد مقاليد الحكم يسود حكم الارهاب المناطق التى تحتلها الهند من كشمير . فكل من يحاول المطالبة علنا باجراء استفتاء للبت فى مسألة انضمام الولاية يجرى اتهامه "بالخيانة"، و وضعه فى السجن . ولقد اعتقل

على هذا الأساس عدد كبير من زعماء كشمير البارزين ومن هؤلاء ميرزا محمد أفضل بك والسيد غلام محي الدين كرا والبندت برم ناث بزاز (وهو هندوسي) وبير مقبول شاه جيلاني والسيد غلام احمد اشاى والسيد صدر الدين مجاهد والبندت راجوناث فيشناني (وهو هندوسي) و صوفى محمد اكبر و عبدالغني جوني والسيد غلام محمد دار وغيرهم . و جميع هؤلاء مسجونون بلا محاكمة .

٧٠ —لقد تحولت كشمير التي تحتلها الهند اليوم الى معسكر مسلح ففي تلك البقعة الآن زهاء ألف جندى هندى وبعبارة أخرى هنالك جندي واحد لكل ٣٠ شخصا فى المنطقة التى تحتلها الهند من كشمير . فاذا اسقطنا النساء والاطفال من حسابنا تصبح النسبة جندى واحد لكل ١٢ شخصا أعزل من الذكور الفقراء المغلوبين على أمرهم فى كشمير . هذا فضلا عن قوات المليشيا .

٧١ —ولست اجد فى هذا الصدد خيرا من الاشارة الى أجزاء من الرسالة التى بعثتها الآنسة مرادبولا سراباى لجميع أعضاء البرلمان الهندى . والآنسة سراباى مشرفة اجتماعية شهيرة فى الهند، وهي صديقة شخصية لكل من البندت نهرو و الشيخ محمد عبدالله، كما كانت صديقة المرحوم المهاتما غاندى .

٧٢ —ورغم هذه الاعمال الطائشة من أعمال التعسف وقمع

الحريات المدنية فقد زادت مطالبة الشعب باجراء الاستفتاء الحر النزيه . ففي يونيه ١٩٥٥ ظهرت هيئة جديدة باسم جبهة الاستفتاء تطالب باجراء استفتاء حر نزيه فى الولاية . وفى أقل من عام حظيت هذه الهيئة بشعبية عظيمة ونالت التأييد الواسع .

٧٢ — هذا فضلا عن ان احزاب مؤتمر كشمير السياسى واتحاد كشمير الديموقراطى و مؤتمر كسان مزدور لم تتوان عن سلوك نفس السبيل الذى تسلكه جبهة الاستفتاء . والى جانب هذه الهيئات الموجودة فى الولاية نفسها فان لجنة انهاء النزاع حول كشمير، و مقرها فى نيو دلهى، تسعى جاهدة لاجراء استفتاء عاجل .

٧٣ — ولكى يتسنى لبخشى غلام محمد مواجهة هذا التحدى لسلطته فقد لجأ بأيعاز من أسياده فى الهند الى المداهنة والملاطفة والرشوة واقسى الاجراءات التعسفية . فلقد احضر اعدادا ضخمة من رجال البوليس الاحتياطى المركزى فى الهند ليعملوا معه كما انشأ هيئة أطلق عليها اسما براقا هو "فرقة السلام" فى حين ان هذه الهيئة تتألف فى الواقع من "الفتوات" المأجورين . وهؤلاء يعسكرون فى كل مدينة و قرية فى الجزء الذى تحتله الهند من كشمير . و مهمتهم هى التضييق على كل من يتحدى انضمام الولاية المزعوم للهند باعتباره امرا مفروغا منه. والوسائل التعسفية التى تستخدم لهذا الغرض هى الاعتقال والحجز و تعذيب المشتغلين بالسياسة وحظر المظاهرات والاجتماعات و تفتيش المنازل والحرمان

من وظائف الحكومة والعقود الحكومية والتسهيلات اللازمة لرجال الاعمال . والبرنامج الذى يطبق هناك الآن هو فرض الرقابة على بريدهم و حرمانهم من التسهيلات البريدية و فرض القيود المختلفة على تحركاتهم بل وطردهم من الولاية فى حالات التطرف . و نتيجة ذلك هى انعدام الحريات المدنية وتغلغل الفساد والمحسوبية . ورغم هذا العسف كله فان انتفاضة الحرية تتسع وشعلتها تزداد احتراقا يوما بعد يوم . وقد أصبح الشعب من جميع الوجوه مهيأ للثورة اذا لم تخلصه الامم المتحدة من براثن السيطرة الاستعمارية الهندية .

٧٥ —ويرينا هذا السرد لمجرى الحوادث ان وسائل الوصول الى تسوية سلمية لهذا النزاع كما نصت عليها المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة، وهى المباحثات المباشرة بين الاطراف والوساطة والتوفيق والمفاوضات، قد استنفدت جميعها دون ان تسفر عن أى نتيجة . ولم تقبل حكومة الهند التحكيم حول نقاط النزاع . وهذا التصلب من جانب الهند قد ترك أثرا بالغا فى الرأى العام تردد صداه فى سائر انحاء الباكستان و بخاصة فى كشمير الحرة و حزام المناطق القبلية فى حدود الباكستان الشمالية الغربية . كما ان اللاجئين الكشميريين فى الباكستان (ويربو عددهم على نصف المليون) يريدون القيام بحركة ترمى الى اختراق خط وقف اطلاق النار و دخول الولاية ليحتفوا لاهالى كشمير حقهم فى تقرير مصيرهم . ولقد نفذ صبر رجال القبائل

بعد ان رأوا ما تم فى أمر التأييدات التى قدمها لهم
مجلس الامن بشأن اجراء استفتاء فى كشمير وهى التأييدات
التى انسحبو من الولاية بناء عليها .

٧٦ ـ ونظرا لخطورة الحالة فان حكومة الباكستان تطالب مجلس
الامن باتخاذ اجراءات على الأسس التالية :

(١) مطالبة الهند بالامتناع عن قبول التغيير الذى نص
عليه الدستور الجديد الذى اتخذته الجمعية التأسيسية
المزعومة فى سرنا جار .

(٢) القيام بمقتضى المادة ٣٧ (٢) من ميثاق الامم
المتحدة بتفسير التزامات الأطراف وفقا لشروط الاتفاقية
الدولية الخاصة باجراء الاستفتاء كما تضمنتها قرارات هم
الامم المتحدة .

والمشاكل الرئيسية التى تقف حجر عثرة فى سبيل اجراء

الاستفتاء المتفق عليه هى :

ا ـ انسحاب القوات من الولاية .

ب ـ مباشرة مدير الاستفتاء عمله .

٧٧ ـ ولما كانت حكومة الهند قد دأبت بصورة مستمرة على
رفض جميع المقترحات المعقولة التى وضعها مجلس الامن أو
وسطائه فلا يبدو ان هنالك أى ضرورة خاصة للاستمرار
فى مسايرة الظروف بشأن مسألة تجريد الولاية من السلاح .

لقد كان قد تم الاتفاق بين الطرفين و مجلس الأمن كذلك على أن التجرد من السلاح شرطا ضروري سابق لاجراء الاستفتاء الحر النزيه . وتبعا لذلك فان على مجلس الأمن ان يطالب الطرفين بسحب قواتهما من الولاية وان يؤكد ان القوات المحلية التي توضع تحت اشراف مجلس الأمن وتترك في الولاية سيجرى تخفيضها تخفيضا مناسبا ان لم يمكن تسريحها بالمرة . أما وظيفة حماية الولاية و سلامتها الداخلي فينبغي على المجلس أن يوكل أمر اداءها الى قوة الأمم المتحدة التي ينبغي ان ترسل الى المنطقة في الحال . ويجب ترحيل جميع القوات الأخرى الهندية والباكستانية والمحلية وعزل جميع المواطنين غير المحليين من مراكز البوليس . ونحن نطالب كذلك بحكومة محايدة مؤقتة يتولى قيادة مدير الاستفتاء مهام عمله ، وهذه هي الوسيلة الوحيدة لانقاذ الموقف حتى في هذه المرحلة المتأخرة .

٧٨ سوانى لأشكر مجلس الأمن على حسن استماعه . ومع ذلك فاننى أود قبل اختتام كلمتي ان أعرض بعض الملاحظات الهامة حول موقف الباكستان ازاء هذا النزاع . فالباكستان تؤكد الاتفاقية الدولية بشأن اجراء استفتاء حر في كشمير وتؤكد أنها على استعداد لتنفيذ التزاماتها بمقتضى شروط هذه الاتفاقية بل و حريصة على فعل ذلك . وارجو أن يكون مفهوما ان دولة هذه الوحدة الجغرافية المعروفة بولاية جامو و كشمير لم تحدد بعد . و لذلك فان مسألة رسم خط داخل الولاية يفصل الباكستان عن الهند ليست موضع بحث .

٧٩ - ولا يقل عن هذا اقتناع الباكستان بأن الاتفاقية الدولية حول الاستفتاء هي كل لا يتجزأ وانه ليس من حق أي طرف من أطراف النزاع ان يقبل من الاتفاقية جزءا معينا . فاذا ابدت الهند، وهي طرف في النزاع، أي محاولة لتجميد الموقف وابقائه على وضعه الراهن فان الباكستان ستعتبر هذا خرقا للاتفاقية الدولية . و أود أن أوضح أن الباكستان لا تعترف بأي التزام دولي خاص بولاية جمو و كشمير سوى تلك الالتزامات التي قبلتها طواعية مع حكومة الهند وهي الالتزامات التي تضمنتها قرارات لجنة الأمم المتحدة للهند والباكستان بتاريخ ١٣ أغسطس عام ١٩٤٨ و ٥ يناير عام ١٩٤٩ .

٨٠ - ان السلام الحقيقي لن يستتب في ربوع شبه القارة ما لم يجر حل النزاع حول كشمير وفقا لمشيئة شعب كشمير . اما الحل الذي تفرضه الهند فلن يجلب معه حتى مظاهر السلام . ومثل هذا الحل لن يكون سوى نقيض للسلام والعدالة اللذين تكرس الامم المتحدة نفسها من أجلهما .

٨١ - لقد جلب العالم على نفسه النتائج الوخيمة المؤلمة لما قام به في الماضي من مسايرة أعضاء الامم المتحدة الذين لم يلتزموا بقرارات مجلس الامن أو الجمعية العامة . كما شهد العالم في الاونة الاخيرة مثالا مشجعا للاحترام الذي تكتسبه الدول الاعضاء لنفسها وللامم المتحدة حين تصر على ضرورة التزام الدول الكبرى بقرارات الامم المتحدة سواء بسواء كالدول الصغرى . وشهد العالم مثلا

آخر للاحترام الذى تكسبه الدول الكبرى حين تنفذ قرارات الامم المتحدة . وهذان المثلان اللذان لا يزالان عاصرين فى الاذهان قد شجعا الباكستان على الاعتقاد بأن مجلس الامن سيقوم الآن بمعالجة النزاع حول كشمير بحزم ويعمل على تنفيذ قراراته بوجه السرعة و بروح طيبة . وفى اعتقاد الباكستان كذلك ان اطراف النزاع ستلتزم بهذه القرارات و ذلك لادراكها ما للاسوة الحسنه من أهمية .

نيروز سنز، كراتشي